

شكل مؤشر "تخفيض العجز في الموازنة بالنسبة إلى الناتج المحلي"، التحدي الأكبر الذي يحول دون حصول لبنان على المساعدات الدولية. السبب لا يعود إلى الفشل في لجم نفقات القطاع وزيادة الإيرادات فحسب، إنما إلى رسم موازنات تنقصها الشفافية، ويجوب كثيرة مخفية. وعند "قطع الحساب" دائماً ما كانت "تهان" الموازنات. وهذا ما سيكرر في موازنة 2021 في ذروة الإنهيار. تخفيض العجز في الموازنة من حدود 11.5 في المئة في العام 2018 إلى أقل من 4 في المئة في العام 2023 كان شرطاً من شروط مؤتمر "سيدر" لفك أسر المساعدات. ومثله يعتبر "صندوق النقد الدولي" أن خفض الدين العام من حدود 180 في المئة من الناتج المحلي إلى 100 في المئة أو حتى أقل، شرط أساسي من شروط الإصلاح. أما "البنك الدولي" فيعتبر أن لبنان مهتد فعلياً كونه من أكثر الدول مديونية في العالم. ومع هذا كله، حضرت الحكومة المستقبلية مشروع موازنة إنفاقية إجتماعية إقتصادية للعام 2021، متوقعة لها النجاح، بعد أن فشلت في تطبيق الموازنة التقشفية التي استلمتها من سابقتها. حيث من المتوقع أن تبلغ مستويات العجز في الموازنة نهاية هذا العام مستويات خيالية غير مسبوقة، على الرغم من توقف الدولة عن سداد الديون، بعكس ما كان متوقعاً. وإذا أخذنا إنهيار الناتج المحلي إلى حدود 18.7 في المئة وتدهور سعر الصرف، وتراجع الإيرادات ونتائج انفجار المرفأ في الحسبان، فإن النتائج ستكون كارثية.

العجز الهائل في موازنة 2020

كان من المقرر ألا تتخطى نسبة العجز في الموازنة هذا العام 7 في المئة من مجمل الناتج. حيث كان من المتوقع أن تصل النفقات إلى 13.1 مليار دولار والإيرادات إلى 8.9 مليارات. أي أن قيمة العجز الفعلية ستبلغ 4.1 مليارات دولار من أصل ناتج مقدر في نهاية العام 2019 بحدود 56 مليار دولار. فما الذي حصل؟ تشير النتائج المالية المحققة لغاية آب من العام الحالي إلى أن الإيرادات تراجعت بنسبة -26.8 في المئة عن الفترة نفسها من العام 2019. وقد انخفضت من 11 مليار 097 مليار ليرة في العام الماضي إلى 8123 ملياراً هذا العام. وهذا الأمر يمكن تبريره بارتفاع نسبة إقفال المؤسسات الدائم بسبب الازمة، أو الظرفي بسبب كورونا، وتراجع نسبة الضرائب المحصلة. لكن ما لا يمكن تبريره هو الارتفاع الكبير في النفقات رغم توقف الدولة عن سداد الديون. إذ بينت الأرقام وصول مجمل النفقات لغاية آب من العام الحالي إلى 11529 مليار ليرة بالمقارنة مع 14867 ملياراً للفترة نفسها من العام الماضي. أي بتراجع نسبته فقط -22 في المئة. فالنفقات العامة لغاية آب لم تتراجع إلا بنسبة 4 في المئة فقط، في حين سجل بند فوائد الديون الخارجية انخفاضاً بنسبة -88.3 في المئة، متراجعاً من 1813 مليار ليرة لغاية آب 2019 إلى 211 ملياراً هذا العام. كما تراجع بند فوائد ديون داخلية من 3003 مليارات إلى 1761 مليار ليرة بنسبة بلغت -41 في المئة. أما مجمل الإنفاق على تسديد الفوائد فقد تراجع من 4816 مليار ليرة لغاية آب 2019 إلى حدود 1973 ملياراً للفترة نفسها من هذا العام بنسبة بلغت -59.03 في المئة. وعليه فقد اعتبر وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال غازي وزني في حديث تلفزيوني أن "انخفاض العجز في الموازنة لغاية نهاية آب بنسبة 14 في المئة يعتبر إنجازاً. فيما لو استمرت الدولة بدفع الديون بالدولار وفوائدها المقدرة لهذا العام بحوالي 5.2 مليارات دولار لكان العجز لهذا العام أضعافاً مضاعفة عن العام الماضي.

موازنة 2021 تمويلية

في الموازنة كشف وزني أن موازنة 2021 ستكون إجتماعية وإقتصادية خالية من أي ضرائب على الطبقتين المتوسطة والفقيرة. وستتضمن: تقسيطاً وتمديداً للضرائب على المؤسسات والشركات، إعفاء الصادرات الصناعية التي تملك شهادة منشأ بنسبة 50 في المئة من ضريبة الدخل، إعفاء الاستثمارات الجديدة في القطاعين الصناعي والسياحي من الضرائب، إعفاء الشركات الناشئة من ضريبة الدخل لمدة 3 سنوات، إعفاء تعويضات المصرفيين من عملهم من ضريبة الدخل، إعفاء رواتب الموظفين والمستخدمين الذين أصيبوا بانفجار المرفأ من الضريبة، زيادة النفقات الصحية الاجتماعية، الإستمرار بدفع مبلغ 400 الف ليرة للعائلات الفقيرة، مبلغ يصل إلى 375 مليار ليرة، رصد مبلغ لشراء لقاح "كورونا".. وعليه فإن عنوان هذه الموازنة سيكون "تقسيمياً، تمديداً وإعفاءات"، بحسب وزني.

على الرغم من العنوان الجذاب والموكبات لتدابير أكثرية الدول في مواجهة "كورونا"، فإن هذه الموازنة ستكون "تسخاً ولصقاً عن موازنة 2020، مع فرق شكلي وحيد هو أن السلة الضريبية ستتضمن تسويات من أجل مساعدتهم على الجباية"، بحسب رئيس جمعية الضرائب اللبنانية هشام المكمل، وذلك "بعدما عجزت الخزينة عن جمع أكثر من 40 في المئة من الواردات هذا العام". وبالتالي فإن غياب العجز عن موازنة 2021 دفترياً، سيقابلة عجز كبير على أرض الواقع نتيجة ارتفاع النفقات واستمرار انخفاض الإيرادات، واستمرار احتساب الأرقام على أساس سعر صرف 1515، في حين أن السعر الحقيقي أعلى بكثير. ويرأي مكمل أن "الدولة ستكون عاجزة في المستقبل القريب عن تسديد أجور ورواتب وتعويضات القطاع العام. خصوصاً مع الاتجاه إلى وقف تمويل الدين بطباعة النقود. أما النتيجة فمزيد من ارتفاع الدين العام والعجز وفقدان الموازنة ونتيجتها لمصادقية الأرقام التي تضعها.

التقديم على قدمه

أمام هذا الواقع السوداوي ما زالت القوى السياسية ترفض الإصلاحات المباشرة وتموّها بإجراءات قد لا تقدم ولا تؤخر على أرض الواقع. فمخصصات الرواتب والتعويضات في القطاع العام والتي تشكل ثلث النفقات العامة، لن يتم المساس بها خوفاً من "ثورة شعبية". وما سيعالج بحسب التصاريح هو وجود 5 آلاف موظف أدخلوا في السنوات الثلاث الأخيرة بعكس قرار وقف التوظيف. وكأن المشكلة تقتصر على بضعة آلاف من الوظائف، في حين أن نسبة العمالة في القطاع العام تصل إلى حدود 30 في المئة من مجمل القوى العاملة في لبنان، بينما لا تتعدى هذه النسبة 15 في المئة في الدول المتقدمة.

في ظل الاستمرار في الموازنات المموهة وعدم توفر شروط دخول لبنان في برنامج مع صندوق النقد الدولي، فإن اللبنانيين سينتقلون من مرحلة التقشف والانكماش إلى مرحلة الأكل من أكتافهم ولحمهم الحي.